

أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية يسجل تراجعاً قياسياً للأسعار



أ ف ب

قالت الحكومة البرازيلية الثلاثاء إن أسعار السلع الاستهلاكية تراجعت الشهر الماضي بأكثر نسبة منذ بدء تدوينها في العام 1980، في إشارة إلى أن الزيادات الحادة في أسعار الفائدة بدأت تفعل فعلها في ترويض التضخم في أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية.

وانخفض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0,68 في المئة في تموز/ يوليو متجاوزاً توقعات المحللين، وذلك يعود بشكل أساسي إلى انخفاض سعر الوقود. وقال المعهد الوطني للإحصاء إن ذلك أدى إلى انخفاض معدل التضخم السنوي 1,82 نقطة، من 11,89 في المئة إلى 10,07 في المئة.

ويضع ذلك حداً لـ25 شهراً متتالياً من ارتفاع الأسعار الذي أدى إلى تآكل القوة الشرائية للفقراء مع زيادة التضخم، كما هي الحال في سائر أنحاء العالم، منذ بداية الحرب في أوكرانيا في شباط/ فبراير.

وأوضح المعهد الوطني للإحصاء في بيان أن «هذه النتيجة الشهرية تأثرت بشكل أساسي بقطاع النقل (-4,51%) مع انخفاض بنسبة 14,15% في أسعار الوقود».

من ناحية أخرى، استمرت أسعار المواد الغذائية في الارتفاع، مع زيادة الأسعار بنسبة 1,30% في تموز/ يوليو مقابل

0,80 % في حزيران/ يونيو. وارتفعت كلفة الغذاء بحوالي 15 % في عام واحد. وسجّل مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعاً بنسبة 4,77 % منذ بداية العام، وهو أقل بقليل من الحد الأعلى لهدف الحكومة (5%).

ومن أجل مكافحة التضخم، رفع البنك المركزي الأسبوع الماضي سعر الفائدة الرئيسي 0,5 نقطة إلى 13,75 %، وهو الأعلى منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.

وهذا المعدل الذي كان في أدنى مستوياته عند 2 % في آذار/مارس 2021 في خضم جائحة كوفيد-19، شهد منذ ذلك الحين 12 زيادة متتالية.

ويعتبر التضخم الذي يشكل مصدر قلق للبرازيليين، قضية مهمة في الانتخابات الرئاسية المزمعة في تشرين الأول/أكتوبر.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.